



تحليل التقارير المالية

الفصل السادس : التحليل المالي لقائمة الدخل

إعداد الطالبتان:

سهى المهنا 431200461

شذى النصار 431200389

أ: لمياء البنيان

الفصل الدراسي الثاني 2014م - 1435هـ

الفهرس:

رقم الصفحة:

الموضوع:

4-3	مفهوم قائمة الدخل
4	الهدف من إعداد قائمة الدخل
5-4	الأشكال المختلفة لقائمة الدخل
13-6	التحليل المالي لقائمة الدخل
14-13	جودة الدخل (الأرباح)

قائمة الدخل :

تعد قائمة الدخل أكثر القوائم المالية التي حظيت بالدراسة من المحللين وغيرهم . تتبلور نتائج النشاط المحاسبي في مجموعة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية . ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن القوائم المالية لا تعطي سوى جزء من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية حيث أن تعقد النشاط الإقتصادي أدى إلى صعوبة الإفصاح عن كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو التقارير المالية ، وبالتالي يتعين الإفصاح عن بعض المعلومات خارج نطاق القوائم المالية الرئيسية مثل التوقعات والتنبؤات الخاصة بالفترات القادمة ، تحليلات الإدارة وخططها المستقبلية.

وتعد قائمة الدخل إحدى القوائم المالية الرئيسية التي تعد بصورة دورية منتظمة لتوفر مؤشرا عن أداء الوحدات المحاسبية من خلال تحديد صافي الدخل الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية .

إذن : فصافي الدخل Bottom Line هو الناتج النهائي والرئيس الذي تعد قائمة الدخل من أجله .

"و في الأعمال التجارية، يعد صافي الدخل - ويُشار إليه أيضًا باسم المحصلة النهائية أو صافي الربح أو صافي الكسب - هو دخل المنشأة مخصصًا منه المصروفات خلال فترة محاسبية (سنة مالية). ويتم احتسابه باعتباره الفرق بين كافة العوائد والمكاسب وكافة النفقات والخسائر خلال هذه الفترة المحاسبية، وتم أيضًا تعريفه بأنه الزيادة الصافية في حقوق المساهمين، والتي تنتج عن العمليات التجارية للشركة."¹

وتبين قائمة الدخل النتائج المالية لنشاط الشركة خلال فترة مالية محددة غالبا تكون سنة . ويجب على المحلل المالي معرفة الأسس التي بنيت عليها الأحكام والتقديرات المستخدمة في إعداد قائمة الدخل وهذا الفهم ضروري لتفسير رقم صافي الدخل وفهم مكوناته .

الهدف من إعداد قائمة الدخل :

تهدف قائمة الدخل إلى :

- قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح .
- الحكم على ربحية الوحدة المحاسبية وتحديد قيمة الاستثمارات والديون .
- التنبؤ بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية المستقبلية .
- تساعد قائمة الدخل المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال عدة طرق منها :
 - يمكن للأطراف الخارجية استخدام المعلومات الموجودة في قائمة الدخل لتقييم الأداء الخاص بالوحدة المحاسبية في السنوات السابقة . وحيث أن هناك افتراضًا بوجود ارتباط بين الأداء المستقبلي والماضي فإن ذلك يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
 - تساعد قائمة الدخل الأطراف الخارجيين على تحديد درجة عدم التأكد (المخاطرة) للتدفقات النقدية المستقبلية . وبالتالي يتمكن من تقليل درجة المخاطرة .

¹ - موسوعة ويكيبيديا العلمية ، تم اقتباسه في 2014/2/9 ، من خلال الرابط : http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84

هل ترتبط قائمة الدخل بالقوائم المالية الأخرى ؟

نعم ، بحيث أن المنفعة المستمدة من قائمة الدخل ممكن أن تتضاعف عند ربط المعلومات الواردة بها بالمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى ، حيث أن أغلب مؤشرات التحليل المالي لاتعتمد فقط على المعلومات الواردة في قائمة واحدة بل تعتمد أيضا على الربط بين المعلومات الواردة بأكثر من قائمة واحدة.

الأشكال المختلفة لقائمة الدخل :

1: قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:

في هذه القائمة يتم الحصول على صافي الدخل بطرح إجمالي المصروفات مرة واحدة من إجمالي الإيرادات. تستخدم بشكل شائع في إعداد القوائم المالية التي تنشر في الجرائد اليومية.

منشأة الإسراء

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 1422/12/30

ريال	ريال
2,000,000	صافي المبيعات
500,000	إيرادات أخرى
2,500,000	إجمالي الإيرادات
	يُخصم المصروفات:
85,000	تكلفة البضاعة المباعة
150,000	المصروفات البيعية
300,000	المصروفات الإدارية
50,000	القوائد المدينة
150,000	المصروفات الأخرى
1,500,000	إجمالي المصروفات
1,000,000	صافي الدخل السنوي
1,25	ربحية السهم العادي

العيب : لا تظهر هذه القائمة المعلومات الكافية التي يرغب بها المستثمرون والدائنون والمحللون الماليون للتعرف على القدرة الكسبية للوحدة المحاسبية ونقاط القوة والضعف بالنسبة لأنشطة الوحدة المحاسبية وعملياتها. مما أدى إلا ظهور الشكل الآخر لقائمة الدخل.

2: قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة:

نص معيار العرض والإفصاح العام الذي صدر من هيئة المحاسبين القانونيين على ضرورة إظهار نتائج أعمال الوحدة المحاسبية في قائمة الدخل متعددة المراحل بحيث تبين المكونات الوسيطة لقائمة الدخل ، وبصورة خاصة ينبغي أن تبرز قائمة الدخل المكونات التالية:

1. نتائج الأنشطة المستمرة. ويتم إبرازها في الأجزاء المستقلة:

i. نتائج الأعمال المتعلقة بالأنشطة الرئيسية للوحدة المحاسبية التي تعد عنها القوائم المالية.

ii. نتائج عمليات الوحدة المحاسبية العرضية أو الفرعية مع الوحدات المحاسبية الأخرى والحوادث أو الظروف

الأخرى التي تؤثر عليها

2. نتائج الأنشطة غير المستمرة، بما في ذلك أية مكاسب أو خسائر ترتبت على التخلص من هذه الأنشطة.

3. البنود الاستثنائية والتي يقصد بها المكاسب والخسائر الناجمة عن الكوارث أو الإنقضاء الجبري لمدة الإستعمال للأصول لأسباب

لا ترتبط بعمليات الوحدة المحاسبية.

14*1 هـ		بيان		14*2 هـ	
ريال	ريال	إيضاح		ريال	ريال
	**		صافي المبيعات	**	
	**		تكلفة المبيعات	**	
**			إجمالي الربح		**
			مصاريف الأعمال الرئيسية:		
	**		مصروفات بيع	**	
	**	()	مصاريف إدارية وعمومية	**	
			الدخل من الأعمال الرئيسية المستمرة	***	**
			نتائج الأعمال الأخرى:		
	**	()	صافي الإيجارات	**	
	**	()	إيرادات استثمار	**	
	**	(**)	خسائر بيع أصول ثابتة	**	
***			الدخل من أعمال مستمرة		**
			الأعمال غير المستمرة:		
	**		نتائج عمليات غير مستمرة	**	
	(**)		خسائر بيع أصول أعمال غير مستمرة	(**)	
***			صافي الدخل قبل الخسائر الاستثنائية		***
(**)			الخسائر الاستثنائية		(**)
***			صافي الدخل		***

التحليل المالي لقائمة الدخل:

يعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية من أجل الوصول الى تخطيط مالي سليم . كما يبين لنا الحالة المالية للمؤسسة في فترة زمنية وذلك باستعمال مجموعة من التقنيات والتي تتمثل في النسب المالية وكذلك رؤوس الأموال العاملة . الهدف من التحليل المالي هو :

1- البحث عن شروط التوازن المالي في المدى القصير والبعيد .

2- اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في السياسة المالية .

3- استخلاص بعض الحلول والاقتراحات في عملية التسيير المالي .

4- القيام ببعض الدراسات التفصيلية للبيانات المالية .²

وسوف نقوم في هذا الجزء بتحليل مكونات قائمة الدخل ، لأنه من الضروري تناول كل عنصر من العناصر من حيث الإثبات ، والقياس ، والمؤشر أو الدليل المستنتج من عملية التحليل المالي .

الشركة السعودية للصناعات الأساسية(سابك)

شركة مساهمة سعودية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004 م.

2003 م بآلاف الريالات السعودية	2004 م بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	
46,782,405 (33,145,784)	68,539,076 (416,604,638)		المبيعات تكلفة المبيعات
13,636,621 (3,036,495)	26,934,438 (3,429,494)		إجمالي الربح مصاريف إدارية وتسويقية
10,600,126 831,216 (983,794)	23,504,944 1,299,199 (1,020,541) (1,782,355)		الدخل من العمليات إيرادات أخرى أعباء مالية خسارة ناتجة عن قضية قانونية
10,447,548 (3,451,392)	22,001,247 (7,337,559)		الدخل قبل حساب حقوق الأقلية والزكاة حقوق الأقلية

² : محمد أبو خليف . (2012). تعريف التحليل المالي ، أهداف التحليل المالي . (مقالة الكترونية) . تم اقتباسه في 2014/2/9 : من خلال الرابط:
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A_%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

الشركة السعودية للصناعات الأساسية(سابك)
شركة مساهمة سعودية
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004 م.

2003 م بآلاف الريالات السعودية	2004 م بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	
6,996,156 (300,000)	14,663,688 (450,000)		الدخل قبل حساب الزكاة
6,696,156	14,213,688		صافي دخل السنة
22,32	47,38		الربح الاساس للسهم

• المبيعات /الإيرادات :

تبدأ قائمة الدخل بالمبيعات وهي الناتج الذي تستلمه الشركة من عملائها نتيجة لمبادلة تسليم البضائع أو الخدمات أو استعمال أصول الشركة. وقد أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار الإيرادات الذي يوضح أن الإيرادات تقاس على أساس السعر المحدد في عميلة التبادل بعد استبعاد أي خصم تجاري أو خصم كمية على أساس مقدار الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم نتيجة بيع السلع وتسليمها للعملاء.

بالإضافة إلى اتباع معايير المحاسبة العالمية التي توضح أن الإيرادات يجب إيضاها عند تحقيقها (أي عند تبادل البضائع أو الخدمات بالنقد) أو عندما تكون قابلة للتحقيق (ويشير مصطلح قابلة للتحقيق إلى الأصول التي تكون جاهزة للتحويل إلى مبلغ نقدي معلوم).

ويلاحظ من قائمة الدخل لشركة سابك بالنسبة لبند المبيعات مايلي:

2003 م بآلاف الريالات السعودية	2004 م بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	
46,782,405 (33,145,784)	68,539,076 (416,604,638)		المبيعات تكلفة المبيعات

ازدياد المبيعات بمبلغ
21756671 ريال أي
بنسبة 46,5% .

وعند استخدام مدخل التحليل الأفقي للتعرف على الاتجاه العام لكل من المبيعات وصافي الأرباح لخمس سنوات على النحو الوارد كالتالي :

2004	2003	2002	2001	2000	البيان
%145	%130	%120	%111	%100	المبيعات
%137	%120	%115	%110	%100	صافي الربح

يتضح زيادة قيمة المبيعات في 2003 عن 2002 كانت 10%، إلا أن الزيادة في 2004 عن 2003 كانت 15%، كما يتضح عدم تناسب الزيادة في المبيعات مع الزيادة في صافي الربح، فبالرغم من أن زيادة المبيعات عن سنة الأساس كانت 1,45 مرة، إلا أن زيادة صافي الربح كانت 1,37 مرة فقط عن سنة الأساس.

• تكلفة المبيعات:

وفقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي، يتم إيضاح العمليات والحوادث عند وقوعها (وليس عند استلام أو دفع النقد أو ما يعادله) ويتم تسجيلها في التقارير المالية كما يتم تسجيلها في القوائم المالية في الفترة المتعلقة بها.

وبلاحظ أن تكلفة المبيعات:

2003 م بآلاف الريالات السعودية	2004 م بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	
46,782,405 (33,145,784)	68,539,076 (416,604,638)		المبيعات تكلفة المبيعات

زادت كلفة المبيعات
بمبلغ 383458854
ريال أي بنسبة
1156,8%.

ولاشك أن هذه الزيادة الكبيرة تسترعي اهتمام المحلل المالي مما قد يدفع إلى محاولة معرفة أسباب عدم اتساق نسبة الزيادة في المبيعات مع نسبة الزيادة في تكلفة المبيعات.

• إجمالي الأرباح:

يمثل إجمالي الربح حساباً الفرق بين المبيعات وتكلفة تلك المبيعات. ويمثل مقياساً رئيساً للأداء التشغيلي للشركة.

وبالنظر إلى قائمة الدخل لشركة سابك نجد أن إجمالي الربح قد حقق زيادة في العام 2004 عن العام 2003 بمبلغ 13297817 ريال أي بنسبة 97,5%، وهذا يؤكد أن الأداء التشغيلي للشركة قد تضاعف.

• مصروفات البيع والمصروفات العامة والإدارية:

تمثل هذه المصروفات معظم المصروفات التشغيلية الأخرى وتشمل مرتبات الموظفين وتكاليف التأمينات وتكاليف التسويق والتأمين والإيجار والاستهلاك.

2003 م بآلاف الريالات السعودية	2004 م بآلاف الريالات السعودية	
1352623	1396991	تكاليف موظفين
831661	1198981	بيع وتسويق
271358	324194	استهلاك واطفاء
534118	509328	خدمات إدارية
3036495	3429494	الإجمالي

وبتحليل المصروفات الإدارية والتسويقية للشركة نجد أن هناك زيادة بنسبة 13% . أما بالنسبة لمصروفات الاستهلاك والإطفاء فهي تعتبر جزءا من المصروفات الإدارية والتسويقية وبالتالي يتم النظر إليها على أنها مصروفات رئيسية.

• تكاليف البحث والتطوير:

البحث : عملية البحث عن معارف جديدة.

التطوير : عملية ترجمة المعارف في خطط أو تصاميم لمنتجات جديدة.

- تعتبر من التكاليف المهمة للمحللين حيث أنها تعطي مؤشرات تؤثر على الأرباح المستقبلية.
(زيادة تكاليف البحث والتطوير لدى الشركة مع انتاجها منتجات ناجحة يعتبر علامة إيجابية, كما أن رغبة الشركة في تحسين أرباحها قصيرة الأجل قد تدفعها إلى تخفيض مصروفات البحث والتطوير).

كيفية تبويب تكاليف البحث والتطوير :

1- مصاريف البحث:

تعرض في بند مستقل كمصروف بقائمة الدخل ضمن نتائج العمليات المستمرة للشركة.

2- مصاريف التطوير:

- أ- التي تم إثباتها كمصروف, تعرض في بند مستقل بقائمة الدخل ضمن نتائج العمليات المستمرة.
- ب- التي تم إثباتها كأصل, تعرض ضمن الأصول الغير ملموسة في قائمة المركز المالي.

• نفقات إعادة الهيكلة:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة تنظيم المنشأة لأعمالها, ومن الطبيعي أن ينتج عنها نفقات إضافية.

كيفية تبويب نفقات إعادة الهيكلة :

تسجل في بند منفصل في قائمة الدخل .

- يجب على المحلل المالي أن يقيم هذه النفقات بعناية ليرى هل ستستمر إلى المستقبل أم لا.

• الإيرادات غير التشغيلية:

هي إيرادات ثانوية لا ترتبط بالنشاط التشغيلي للشركة.

بالنسبة لشركة سابك فإن الإيرادات غير التشغيلية تظهر كإيرادات أخرى في قائمة الدخل. وتتكون الإيرادات الأخرى لشركة سابك من:

2003م بآلاف الريالات السعودية	2004م بآلاف الريالات السعودية	
294802	331995	حصة الشركة في نتائج الشركات الزميلة
271862	486532	إيرادات ودائع بنكية
271358	445294	فروق تحويل عملات أجنبية
6806	35378	متنوعة
831216	1299199	الإجمالي

ونلاحظ زيادة الإيرادات في 2004 عما كانت عليه في 2003 بنسبة 57%، هذه الزيادة تعطي المحلل المالي مؤشرا أنها تتناسب مع زيادة المبيعات. وبشكل عام فإن زيادة الإيرادات غير التشغيلية لا تمثل أهمية كبيرة في التحليل المالي لأنها ناتجة عن أنشطة ثانوية أو فرعية كما أنها ليست ذات أهمية نسبية لإجمالي الإيرادات.

• المصروفات غير التشغيلية:

هي المصروفات المتعلقة بالأنشطة الثانوية وتنوع لتشمل أعباء مالية وخسائر ناتجة عن قضايا قانونية. وبالنسبة لشركة سابك فتتكون أعباءها المالية من:

2003م بآلاف الريالات السعودية	2004م بآلاف الريالات السعودية	
122605	92012	صندوق الاستثمارات العامة
14864	13215	صندوق التنمية الصناعية السعودي
846325	915314	بنوك تجارية
983794	1020541	الإجمالي

ونلاحظ زيادة في الأعباء المالية بنسبة 4% إلا أن هذه الزيادة ملائمة ولا تعد ذات نسبية لإجمالي تكاليف المبيعات.

وبما أن الأعباء المالية مترتبة على الحصول على تسهيلات بنكية قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل، فإنه يجب على المحلل المالي مراجعة نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لمعرفة ما يسمى بالتمويل بالمتاجرة وهو يعرف بأنه استخدام القروض طويلة وقصيرة الأجل في تمويل عمليات الشركة.

- **الزكاة:**

يطرح مخصص الزكاة من الدخل حتى نصل إلى صافي دخل السنة. ويتم حساب المخصص وفقاً للأنظمة الزكوية السعودية.

- **صافي الدخل أو الخسارة:**

يعرف بأنه الرقم النهائي الناتج عن الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية وأنشطة الزكاة والتمويل. بالنسبة لشركة سابك فنلاحظ أنه زاد بنسبة 112% من 2003 ل 2004 وهذا مؤشر جيد يدل على أن الشركة تتمتع بكفاءة في إدارة مواردها الاقتصادية. إلا أنه لا بد من مقارنة نتائج الشركات مع شركات مماثلة في نفس القطاع للتأكد من الكفاءة.

- **بنود خاصة:**

تحتوي قوائم الدخل على ثلاث أنواع من البنود تحتاج إلى عناية خاصة وهي: (العمليات غير المستمرة، والبنود غير العادية والتأثير المتراكم للتغيرات في المبادئ المحاسبية).

- **العمليات غير المستمرة:**

تُعرف بأنها العمليات الناتجة عن تخلص الشركة أو تخطيطها للتخلص من إحدى أنشطتها مثل القطاعات الجغرافية أو وحدات التشغيل. مثل: إيقاف الشركة منتج معين أو خدمة أو مواقع معينة.

كيفية تبويب العمليات غير المستمرة:

تعرض نتائج هذه العمليات في جزء منفصل في قائمة المركز المالي يطلق عليه العمليات غير المستمرة ويجب إظهار أي مكاسب أو خسائر قابلة للإثبات حدثت نتيجة التخلص من جزء من الوحدة المحاسبية مقترنة بنتائج الأعمال التي توقفت. ولكن يشترط أن يكون هناك تمييز بين أصول الجزء ونتائج عملياته عن الأصول الأخرى ونتائج عملياتها.

للتوضيح فإنها تظهر بالشكل التالي في قائمة الدخل وذلك وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAB:

ريال	
	الأعمال غير المستمرة
	نتائج العمليات غير المستمرة
قبل تاريخ الإجراءات	xx
	(xx)
نتائج بيع أصول أعمال غير مستمرة	
بعد تاريخ الإجراءات	xx
	صافي الدخل قبل الخسائر الاستثنائية

والهدف من فصل هذه البنود هو تمكين المحلل المالي من تحديد ما إذا كانت الأقسام المباعة مربحة أم لا.

- **البنود غير العادية:**

تعرف البنود غير العادية بأنها بنود استثنائية وهي مكاسب أو خسائر تحدث نتيجة لحوادث غير متوقعة مثل الزلازل. ومن المهم أن نوضح هنا أن البنود الاستثنائية لشركة قد لا تعتبر استثنائية لشركة أخرى مثلاً الزلازل تعبر غير عادية للشركات التي دُمرت مصانعها لكنها ليست كذلك لشركات التأمين على الممتلكات التي تؤمن تلك المخاطر.

كيفية تبويب البنود غير العادية:

تظهر ببند خاص منفصل في قائمة الدخل حتى يتمكن المحلل من تقييم نتائجها.
في المعايير الأمريكية والدولية البنود ذات الحجم الكبير حتى وإن لم ينطبق عليها تصنيف البند غير العادي فإنه يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية على أنها بنود غير عادية.

• الأثر المتراكم للتغير في المبادئ المحاسبية :

تنص المعايير المحاسبية على أن تختار الشركة وتطبق أساليبها بصورة ثابتة من سنة لأخرى ولكن قد تضطر الشركة إلى تغيير سياستها المحاسبية بسبب ظهور معايير محاسبية جديدة أو ظروف أخرى. و يسمح للشركة أن تقوم بهذه التغيرات ولكن عليها أن تفصح عن آثارها.

ونص معيار العرض والإفصاح العام السعودي على :

- 1- إذا حدث تغير في سياسة محاسبية معينة فإنه ينبغي تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي.
- 2- عند تطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي فإنه ينبغي تعديل القوائم المالية السابقة المعروضة لأغراض المقارنة، ولكن في الظروف التي لا يمكن تحديد أثر السياسة الجديدة في القوائم المالية فإنه يجب تعديل رصيد الأرباح المبقاة في أول المدة الجارية.

3- عند كل تغير في السياسة المحاسبية تم في المدة الجارية يجب إيضاح المعلومات التالية:

أ- وصف التغير

ب- مبررات التغير

ت- أثر التغير على القوائم المالية للمدة الجارية.

• ربحية السهم:

من الممكن معرفة المعلومات عن ربحية الشركة عن طريق صافي الدخل إلا أن المستثمرين يهتمون بربحية الشركة بالنسبة للسهم الواحد. وبالرغم من السهولة الظاهرة لحساب ربحية السهم إلا أن الواقع مختلف فقد يتغير عدد الأسهم المصدرة من سنة لأخرى بالنسبة لسابك فإن ربحية السهم زادت بنسبة 53% في 2004 عن عام 2003 وهذا مؤشر إيجابي إلا أن على المحلل معرفة أسباب هذا الارتفاع وبالنسبة لسابك فإن السبب الأساسي هو ارتفاع مبيعات عام 2004 الذي أدى إلى زيادة الدخل ومن ثم ربحية السهم.

• أساليب اثبات الإيرادات الخاصة :

الإيرادات تثبت عادة عند تسليم البضائع أو الخدمات للعملاء ولكن في بعض الحالات مثل العقود طويلة الأجل أو عقود الضمان والبيع بالأقساط فإنه يتم اثباتها قبل أو بعد هذه اللحظة.

• الدخل الشامل:

يعكس التغير في حجم مطالبات الملاك في المنشأة، التي تنتج عن كل الأنشطة باستثناء العمليات مع المساهمين مثل إصدار الأسهم أو توزيع الأرباح.

يشمل الدخل الشامل:

- 1- المبيعات و المصروفات والمصرفات التي تظهر في قائمة الدخل.

2- ومن الممكن أن يكون من خارج قائمة الدخل، مثل التغيرات في قيمة بعض الأسهم بوصفها مكون منفصل في حقوق المساهمين.

وبشكل عام فإن كل بنود قائمة الدخل تعد جزء من الدخل الشامل أما البنود التي تظهر من قوائم أخرى فإنه يطلق عليها الدخل الشاملة الأخرى، ويجب أن يكون الإفصاح عنها إما في جزء منفصل من قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة للدخل الشامل.

كما يجب على المحلل مراجعة هذه الإفصاحات لمعرفة بنود الربح أو الخسارة المهمة.

• جودة الأرباح:

ظاهرة إدارة الربح أو التلاعب بالأرباح المحاسبية:

نحن نعلم أن الإدارة تملك من الأساليب المحاسبية ما يمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة بالزيادة أو النقص وذلك من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.

وبالرغم من تفوق أساس الاستحقاق على مقاييس التدفق النقدي إلا أن تطبيقه يؤدي إلى مشكلة التلاعب في الأرباح، ويواجه المديرين ضغطا كبيرا للقيام بـ (تجميل الدخل) عن طريق استخدام الاستحقاق الاختياري لتقليل التقلبات في الأرباح.

- ظاهرة إدارة الربح تؤثر بشكل مباشر في جودة الأرباح المنشورة وبشكل غير مباشر في وضع السوق المالي .
- للشركات حرية اختيار وتطبيق الأسلوب المحاسبي الذي يناسبها ذلك لأن التأثير الاقتصادي لعملية ما يمكن أن يختلف باختلاف خصائص عمليات كل شركة. كما يمكن للشركات المتشابهة اختيار أساليب محاسبية مختلفة لاختلاف الأحكام القانونية التي تخضع لها كل شركة مما ينتج عنه عدم إمكانية المقارنة بين أداؤها.
- على المحلل أن يولي مزيد من الاهتمام عند تقييم نوعية الأرباح المدرجة في قائمة الدخل.
- جودة الأرباح تحددها رؤية المالك لها، لذا يختلف المحللون في تقييمهم وتعريفهم لجودة الأرباح، وقد تم تعريفها كالآتي:
 - أ- الأرباح التي تعكس التأثيرات الاقتصادية الرئيسية
 - ب- الأرباح التي تعتبر تقديرات جيدة للتدفق النقدي
 - ت- الأرباح التي تكون أكثر تحفظا
 - ث- الأرباح القابلة للتنبؤ

• إثبات الإيرادات:

من المشاكل المتعلقة بالإيرادات الفترة التي يتم إثبات الإيرادات فيها، فبعض الشركات تُعجل إثباتها في مدة مبكرة قبل عملية اكتسابها وفي بعض الحالات يتم تسجيل إيرادات غير موجودة.

• إثبات المصروفات:

معظم المصروفات التي تسجل في قائمة الدخل مبنية على التقديرات والافتراضات، مما قد يكون له أثر على الدخل بصورة قد تجعله محافظا أو غير محافظ حسب الحالة. والاستهلاك يعد واحدا من تلك الحالات فهناك ثلاث قرارات يجب أن تتخذ من أجل حساب مصروفات الاستهلاك: أسلوب الاستهلاك، العمر القابل للاستهلاك، قيمة الأصل في نهاية عمره الافتراضي. فالاختلاف في اختيار أساليب الاستهلاك ينتج عنه اختلاف وتذبذب في الأرباح.

أما بالنسبة للمصروفات الإدارية والتسويقية فإنه يتم قياسها وإثباتها في الفترات التي تخصها على أساس مقدار النقص في أصل أو تحمل التزام أو كلا الأمرين معا خلال فترة زمنية معينة وبالنسبة للمصروفات التي تمثل توزيعا للتكلفة التاريخية للأصول فإنه

يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية للأصول ويتم إثباتها على أساس توزيع التكلفة التاريخية على الفترات المالية التي تستفيد من منافع الأصول . ويطبق مبدأ الاستحقاق في تحميل الفترة المالية بالمصروفات.

● أساليب المخزون:

اختيار أسلوب المخزون يمكن أن يكون له أثر تحفظي على الأرباح. ففي فترات ارتفاع أسعار مواد المخزون يؤدي أسلوب LIFO إلى أرباح محافظة أما FIFO فيؤدي إلى أرباح عالية . والعكس صحيح في فترات الانخفاض.

● مخصصات التقاعد:

بالنسبة للشركات التي لديها خطط للتقاعد ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين عند تقاعدهم, يكون لاختيار الافتراضات أثر مستقبلي كبير على مصاريف التقاعد الحالية والأرباح. وحتى نحسب مصاريف التقاعد الحالية يجب على الخبراء اختيار ثلاث قيم:

- 1- معدل خصم مناسب وذلك لاستعماله في تحديد القيمة الحالية للفوائد المستقبلية.

- 2- المعدل التقديري لزيادة التعويضات في المستقبل .

- 3- العائد المتوقع لخطة الأصول

ارتفاع معدل الخصم ينتج عنه قيمة حالية منخفضة ومصاريف تقاعد منخفضة وصافي دخل عالي غير متحفظ.

● المخصصات :

لكي تسجل الشركة المصروفات بشكل صحيح في الفترة التي يتم فيها اثبات الإيرادات, يجب عليها وضع مخصصات أو تقديرات للمصروفات المستقبلية, مثل قيام الشركة بتقدير الديون المشكوك في تحصيلها , وهذا العمل تحفظي إذ يتم تسجيل المصروفات قبل معرفتها على وجه اليقين. غير أن هنالك احتمالاً للتلاعب فإذا كانت هناك سنة سيئة فيمكن أن تقوم الشركة بتخفيض مبلغ المخصصات الضروري لزيادة الأرباح, لذا يجب على المحلل مراجعة كل أنواع المخصصات للتأكد من عدم وجود تلاعب.

● التأجيل:

تستطيع الشركات أن تؤجل المصروفات إلى سنوات قادمة , مثل تأجيل سداد الضرائب إلى السنوات القادمة وذلك عندما تختار الشركة أسلوب الاستهلاك المتزايد على الإقرار الضريبي وهو عمل جيد , وفي المقابل من الممكن ان تتكبد الشركة مصاريف ولكن تؤجل بيان هذه النفقات لفترة قادمة وذلك بتقييدها في شكل أصل واطفائه بوصفه نفقات في الفترات القادمة.

● المصروفات غير العادية:

رغم حدوث هذا النوع من الأرصدة المشكوك فيها إلا أنه يتم تجاهلها بواسطة السوق بدعوى أنها من الحوادث التي تقع مرة واحدة أو الحوادث غير العادية. ومن الألعاب التي تلعبها الشركات شطب مصروفات إعادة الهيكلة مع تكبدها مصروفات كبيرة نتيجة لهذا القرار. وهنالك خوف من أن بعض الشركات تحول مصروفات إضافية إلى المصروفات العادية أو الحالية تحت بند " مصروفات خاصة". وهذه المصروفات لا يتم إثباتها بوصفها جزءاً من العمليات العادية وبالتالي يتم اغفالها بواسطة السوق.

● تصنيف المصروفات:

تقوم بعض الشركات بإعادة تصنيف المصروفات لكي تجعل أجزاء معينة من الدخل تبدو أفضل . مثل قيام بعض شركات الانترنت بتصنيف التكاليف المرتبطة بالشحن على أنها مصروفات تسويق بدلا من تكاليف البضاعة المباعة, ورغم أن صافي الدخل النهائي لا يتغير, إلا أن هامش الربح الاجمالي سيبدو عاليا نتيجة هذا التصنيف.